

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الإعلام والاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
من مواقع الأنترنت الإخبارية الإلكترونية
ليوم الخميس 12 سبتمبر 2024

فتح ملف الجامعة من الجيل الرابع وتعزيز الدور الاقتصادي للجامعات

بداري يقف على تحضيرات الدخول الجامعي 2024-2025

مزوغ عادل، صبيحة الأربعاء، اجتماع المجلس البيداغوجي الموسع للجامعة بحضور نائب مدير الجامعة للبيداغوجيا، عمداء الكليات، السادة نواب العمداء المكلفين بالبيداغوجيا، السادة رؤساء مساعدين "ل.م.د"، وذلك في إطار التحضير للدخول الجامعي 2024-2025 وضبط كافة الاستعدادات البيداغوجية وفقا للتعليمية الوزارية رقم 865 المؤرخة في 1 سبتمبر 2024، وقد تم خلال الاجتماع دراسة ومناقشة جدول الأعمال الآتي "متابعة عملية التحاق الزملاء الأساتذة إلى مناصب عملهم وأعضاء محاضرات الاستئناف، عملية اقتناء وطبع البطاقات الالكترونية RFID وتسليمها للطلبة الجدد في الأجل المحددة. وتم التأكيد على الإعلانات الرقمية واعتماد سياسية صفر ورقة والاستعداد للانطلاق الفعلي للدروس يوم 24 سبتمبر 2024 فضلا عن اعداد جداول التوقيت الخاصة بتوزيع الأعباء البيداغوجية ووضعها عبر الفضاءات الرقمية المخصص في أرضية بروغرس. كما تم الوقوف عند نشر جداول التوقيت، عبر الوسائط الرقمية قبل 24 سبتمبر 2024 وعملية ضبط القوائم الاسمية للطلبة والاقواج مع اعلام الطلبة. وقد تقرر تمديد مواقيت فتح المرافق البيداغوجية وبرمجة النشاطات البيداغوجية، إلى غاية الساعة العاشرة 0022 ليلا. وخلال الاجتماع تم ملء مختلف الاستبيانات والجداول البيداغوجية المرسله من طرف الوزارة الوصية مع الوقوف عند التسجيلات الخاصة بطور الماستر فئة 80 بالمائة و20 بالمائة والتأكيد على ضرورة عقد اجتماعات تحضيرية على مستوى الأقسام مع مسؤولي الشعب والتخصصات.

سامي سعد

اجتمع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، السيد كمال بداري، الأربعاء، بمقر الوزارة، مدراء جامعات الجزائر، جامعة التكوين المتواصل، تحضيريا للدخول الجامعي للسنة الجامعية 2024-2025، في الشقين البيداغوجي والخدمي.

وحسب بيان لوزارة التعليم العالي، فإن الاجتماع ناقش ملف الجامعة من الجيل الرابع، وتعزيز الدور الاقتصادي للجامعات، وقضية توزيع البطاقات المتعددة الخدمات، وتهيئة الإقامات الجامعية. وتطبيقات لتوجيهات وزير التعليم العالي، عقد مدير جامعة الجزائر 1 البروفيسور فارس مختاري اجتماع تنسيقي بحضور كلا من نوابه وعمداء الكليات ومدراء ومسؤولي المصالح المشتركة من أجل التحضير للدخول الجامعي 2024-2025، وإلتحاق الطلبة بمقاعد الدراسة. وحسب بيان اعلامي فقد تم دراسة جدول الاعمال المتمثل في تقييم السنة الجامعية 2023-2024، وتحضير الدخول الجامعي 2024-2025 واتخاذ التدابير اللازمة لضمان دخول جامعي ناجح. كما تم التركيز على التنسيق بين العمداء ومدراء الخدمات الجامعية الجهويين وتهيئة المنشآت البيداغوجية والرياضية. وناقش اللقاء نشر جداول التوقيت على مستوى بروغرس والوسائل الإلكترونية المتاحة وقضية تجهيز وتسيير حاضنة الأعمال وكذا مركز تطوير المقاولاتية فضلا عن متابعة مشروع جامعة من الجيل الرابع. وشدد المسؤول، على ضرورة إنهاء أشغال التهيئة قبل تاريخ الدخول الجامعي مع المواصلة في تنفيذ القرار الصادر عن لوزارة الوصية بما في ذلك تحيين معطيات الأساتذة والعمال والطلبة على منصة بروغرس. في ذات السياق، ترأس مدير جامعة البليدة، أ.د.

103 مليارات دينار سنويا لضمان صرفها

جبراني.. منحة الطالب ستضاعف قريبا

أعلن المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، عن مضاعفة منحة الطالب قريبا، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.

بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي". وفي الختام، شدد جبراني، على أن "الدولة قررت تطوير أنشطة إضافية، بعد إصدار القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ليس عن طريق الطلاب بالطبع، ولكن بالتعاون مع الشركات والمؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات والمؤتمرات كما يحدث في جميع أنحاء العالم".

سامي سعد

ملف طلب المنحة الجامعية، اعتباراً من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجهون مشاكل مالية من هذه الاستفادة من هذه المساعدة". وفيما يخص الإقامة، أشار ضيف التحرير إلى أن "شبكة الإقامة قد تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة". وفيما يتعلق بتزويد الإقامات بمستلزمات الإقامة (مراتب، أغطية، معدات المطبخ، المقاهي، وغيرها)، أكد أن "الدولة بذلت جهوداً كبيرة،

الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وأن نتائج الاستطلاعات والدراسات سيتم تحديثها لتطوير هذه العملية وتمكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية وتعليمية أفضل". وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة". كما ذكر جبراني أن "المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من

فيما يتعلق بالوجبات". ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية. وشدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنوياً لضمان المتحة، الوجبات والنقل".

استعادة أكثر من 12 مليار دينار بفضل الرقمنة

ولإتمام هذا المسار، أشار جبراني إلى أن "جانا قد تم تشكيلها بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في

"مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 ديناراً يومياً (الوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها". وقال جبراني "هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف". كما كشف أن "الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصاً

وخلال نزوله ضيفاً على برنامج "ضيف التحرير" على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، أوضح جبراني، أن هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي يديرها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد. وأكد أن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة". وفي هذا السياق، أكد جبراني أن

اتفاق بين "الكناس" وداري لضبط عشوائية توزيع التأطير

ثلاثة تخصصات جامعية ستستحوذ على 50 بالمائة من مناصب مسابقة الدكتوراه

عشوائية، مما أدى إلى ظهور مشكلة الدكتوراة البيطالين وعشوائية فتح المناصب. وأكد أن الجامعات لا تعاني من نقص في التأطير، بل المشكلة تكمن في عدم عدالة توزيع التخصصات. لهذا، اعتباراً من هذه السنة سيتم اعتماد إجراء جديد يركز على التخصصات التي تحتاجها الجامعات فعلياً، والتي تشمل الإعلام الآلي، الرياضيات، والإنجليزية، حيث ستخصص لها أكثر من نصف المناصب المتاحة، في حين يتوزع النصف المتبقي على عشرات التخصصات الأخرى.

سامي سعد

بالأقدمية والحالة العائلية. وقد تم تشكيل لجنة وطنية من أربعة أعضاء لإعداد تقرير مفصل حول المعايير المقترحة لعرضها على وزارة التعليم العالي. كما تم تجديد الطلب بشأن الحصص السكنية لقطاع التعليم العالي، حيث أكدت النقابة على ضرورة دراسة الملفات وفق شروط وزارة التعليم العالي وليس وزارة السكن، نظراً لأن شروط الأخيرة تستفيد منها الأساتذة الجدد فقط. كنا تم طرح ملفات مسابقة الدكتوراه، التأهيل، والترقية، التي ستُرفع إلى الوزير في لقاء قريب لتفعيل الانتشغالات، وبخصوص مسابقة الدكتوراه، أوضح ميلاط أن السنة الماضية شهدت فتح المسابقة بطريقة

موسم 2023-2024 كان ناجحاً ومستقراً، حيث تمكنت جميع الجامعات من استكمال البرامج الدراسية بنجاح. كما تم التطرق إلى التحضيرات للدخول الجامعي المقبل. كما أشار الاجتماع إلى قرار رئيس الجمهورية المتعلق بإصدار القانون الأساسي والنظام التعويضي لقطاع التعليم العالي، الذي كان أول قطاع يصدر فيه هذا القانون. وأكد على أهمية تفعيل سياسة الحوار والشراكة مع وزارة التعليم العالي والجهات المعنية. وحسب ملف الانتشغالات، بما في ذلك منصة التحويلات التي ستُفعّل خلال الدخول الداخلي، وتم طرح المعايير المتعلقة

اجتماع المكتب الوطني للكناس الذي عُقد مؤخراً بمقره الوطني، برئاسة عبد الحفيظ ميلاط وحضور عدد من أعضاء المكتب الوطني من جامعات مختلفة، بينهم صالح كليل من جامعة خنشلة، الزين بونس من جامعة وادي سوف، صلاح يوسف من جامعة الجزائر 3، يسرى مقدود من جامعة تيبازة، سليمة علوي من جامعة الجزائر 1، بوبكر مصطفى من جامعة البويرة، أحمددي بوجلطية بوعلي من جامعة الشلف، عبد الصمد سعودي من جامعة المسيلة، قدور علي من جامعة تيبازة، وخطوي عبد المجيد من جامعة غرداية. وفي تقييمه للجنة الجامعية الماضية، أكد ميلاط أن

قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مراجعة مسابقة الدكتوراه، بتخصيص أكثر من 50 بالمائة، من مشاريع التكوين، لثلاثة تخصصات أساسية، هي الرياضيات والفيزياء والإنجليزية. جاء هذا على لسان عبد الحفيظ ميلاط، رئيس المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي (الكناس)، الذي كشف عن تغييرات جديدة في مسابقة الدكتوراه المقررة للعام الجامعي الداخل، وفقاً لهذه التغييرات، سيتم تخصيص 50 بالمائة من المناصب المخصصة لثلاثة تخصصات فقط: الإعلام الآلي، الرياضيات، والإنجليزية والتي تم التطرق إليها خلال

أكدت أنه نتاج سياسته الرشيدة

مجموعة حملة الدكتوراه والماجستير الأجراء تهنئ رئيس الجمهورية بانتخابه لعهدا ثانية

الأجراء تؤكد أيضا تمسكها بخيار الحوار الذي التزمت بجميع مقتضياته وبمواصلة العمل والتشاور مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حتى يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف، ذات الحل الذي سيتجسد في القرار الذي تأمل أنه يتخذه رئيس الجمهورية، في أقرب الأجل بعد تأديته للميمين الدستورية وتنصيبه رئيسا للجمهورية لعهدا ثانية، ليتسنى بذلك لفئة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الأجراء الالتحاق بمحيطهم الطبيعي الجامعي وطي صفحة المعاناة النفسية والاجتماعية التي طالتهم منذ سنوات طويلة.

سامي سعد

في عيد المجيد تبون بأنه سيجد وعوده بالتكفل بقضية حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الأجراء بالحاقهم بمناصبهم الجامعية وأنه لن يتوانى عن إنصافهم، مثلما أنصف فئة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير البطالين في عهدته الأولى، وذلك إحقاقا لمصلحة الجامعة الجزائرية التي ستتقوى أكثر بنخبتها وستخلص نهائيا من أزمة التأطير التي تعاني منها لتتمكن بذلك من أداء مهامها التكوينية، البحثية والاقتصادية في أحسن الظروف وعلى أكمل وجه خدمة للمصلحة العليا للوطن. وفي الأخير، فإن المجموعة الوطنية لحملة الدكتوراه والماجستير

رئيس الجمهورية هو نتاج سياسته الرشيدة خلال عهده الأولى التي تحققت فيها إنجازات كثيرة في شتى الميادين سمحت للجزائر بأن تستعيد مكانتها بين الأمم. ونوهت المجموعة الوطنية لحملة الدكتوراه والماجستير الأجراء بالإنخراط الفعلي والفعال لفئة حاملي شهادتي الدكتوراه والماجستير الأجراء في المسار الانتخابي من خلال تأطيره والمشاركة فيه عبر جميع مراحل، وعيا منها بأهمية الموعد الانتخابي في صون ودعم المسار الاصلاحى والتنموي للدولة الجزائرية. وفي هذا الصدد فإن المجموعة الوطنية لحملة الدكتوراه والماجستير الأجراء تؤكد ثقتها التامة

تقدمت المجموعة الوطنية لحملة الدكتوراه والماجستير الأجراء إلى رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بأحر وأصدق تهنئتها بمناسبة فوزه المستحق في الانتخابات الرئاسية بتاريخ 7 سبتمبر 2024، أمله أن يوفق في مواصلة مهامه القيادية النبيلة خدمة لمصلحة وطننا الغالي والقطاعات شعبه الأبيّ في بناء الجزائر الجديدة المنتصرة على الصعدين الداخلي والخارجي.

وفي بيان لها عبرت المجموعة الوطنية لحملة الدكتوراه والماجستير الأجراء، عن قناعتها الراضية بأن فوز عبد المجيد تبون بعهدا ثانية لتولي منصب

بداري يجتمع برؤساء الجامعات والتكوين المتواصل

اجتمع وزير التعليم العالي والبحث العلمي، كمال بداري، أمس الأربعاء، بمقر الوزارة، بمدراء جامعات الجزائر، وجامعة التكوين المتواصل. وأوضحت الوزارة الوصية في المنشور لها عبر صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» أن الاجتماع يأتي في إطار التحضير للدخول الجامعي للسنة الجامعية 2024 / 2025، في الشقين البيداغوجي والخدمي. ومن المنتظر، أن يلتحق الطلبة يوم الـ 24 سبتمبر الجاري بمدارج الجامعات، بعنوان الموسم الجامعي 2024/2025، وفق الرزنامة المحددة من طرف الوزارة الوصية، التي حددت الفترة من الـ 24 سبتمبر إلى 3 أكتوبر المقبل لتوزيع البطاقات المزودة بتقنية تحديد الهوية بموجات الراديو للطلبة الجدد، كما سيتم خلال ذات الفترة وصل البطاقات بقاعدة البيانات الرقمية في البرنامج المعلوماتي «بروغراس».



وزارة التعليم العالي كشفت عن
مضاعفة منحة الطلبة قريبا

**توفير 1200 مليار
سنتيم بفضل رقمنة
الخدمات الجامعية**

وزارة التعليم العالي كشفت عن مضاعفة المنحة الجامعية

توفير 1200 مليار سنتيم بفضل رقمنة الخدمات الجامعية

تمكنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من توفير أكثر 12 مليار دينار بفضل الرقمنة، منها 10 مليارات دينار في مجال الإطعام و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل الجامعي، كما كشفت ذات المصالح، أن منحة الطالب ستضاعف قريبا.



هؤاد - هـ

المساعدة، مشيرًا في سياق حديثه عن ملف الإيواء، إلى تعزيز شبكة الإقامة بـ80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة. أما بخصوص تزويد الأحياء الجامعية بمستلزمات الإقامة، لاسيما المراتب، الأغذية، معدات المطبخ، المقاهي، وغيرها، أكد أن «الدولة بذلت جهودًا كبيرة، بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي». بالمقابل، شدد جبراتي على أن «الدولة أصدرت القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ليس عن طريق الطلاب بالطبع، ولكن بالتعاون مع الشركات والمؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات والمؤتمرات كما يحدث في جميع أنحاء العالم».

المسار، أشار المدير العام للبحوث بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراتي إلى أن «لجانًا قد تم تشكيلها بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وأن نتائج الاستطلاعات والدراسات سيتم تحديثها لتطوير هذه العملية ولتمكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية وتعليمية أفضل»، مضيفًا أن «الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة». كما لفت المتحدث، إلى أن المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتبارًا من السنة الجامعية 2023-2024، لتمكين الطلاب الذين يواجهون أعباءهم مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه

تبلغ 130 دينارًا يوميًا (لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها». وحسبه، فإن هذه الوضعية تدفع بالوزارة الوصية إلى رقمنة التذكرة الجامعية، مشيرًا إلى أنه في الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف. ولسفت ذات المسؤول إلى الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي، التي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصًا فيما يتعلق بالوجبات. في حين، يرى جبراتي أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية، مشددًا على أن «الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنويًا لضمان المنحة، والوجبات والنقل». ولإتمام هذا

وفي السياق، كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراتي، أمس في تصريح للإذاعة الوطنية، أن منحة الطالب ستضاعف قريبًا، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة، موضحًا أن هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي يبادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد. وأكدت المتحدث، في هذا الصدد، أن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة، مشيرًا إلى مساهمة الدولة في هذا الجهد

مديرية الوظيفة العمومية تؤكد عدم إمكانية معادلة الشهادة للماجستير
رتب جديدة في القوانين الأساسية لمختلف الأسلاك لحاملي الماستر

مديرية الوظيفة العمومية تؤكد عدم إمكانية معادلة الشهادة للماجستير

رتب جديدة في القوانين الأساسية لمختلف الأسلاك لحاملي «الماستر»

سيتم التكفل بجديده بحاملي شهادة الماستر في مختلف التخصصات خلال عملية مراجعة القوانين الأساسية لبعض الأسلاك، وذلك عبر استحداث رتب معينة ضمن الصنف 13، وتناسب مع كفاءة المعتمدين، فيما أمدت مديرية الوظيفة العمومية عدم إمكانية معادلة الشهادة المذكورة مع الماجستير، معتبرة الأولى أدنى من الثانية، ما يعني التساوي في مجال التوظيف «عبر موضوعي وغير ممكن» لكون القانون فصل في الأمر ضمن ضوابط معينة. كشف النائب بالمجلس الشعبي الوطني، جلوي علي، على صفحته الرسمية في «فايسبوك» عن رد للمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري عن رد رسمي لهذه الأخيرة حول مسألة «توظيف حاملي شهادة الماستر»، حيث كشفت عن تدابير جديدة ستنتج عن مراجعة القوانين الأساسية في مختلف القطاعات والمؤسسات والإدارات العمومية، وشددت على أن مبدأ المساواة في الالتحاق بوظائف القطاع، يخضع لأحكام كل من المادة 74 والمادة 80 من الأمر رقم 03-06، المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القوانين الأساسية للعام للوظيفة العمومية. وأضافت أن هذا المسبب، يتجسد من خلال جعل التوظيف في المؤسسات والإدارات العمومية، يتم عن طريق المسابقات على أساس الاختبارات أو الشهادات، أو الفحص المهني، من بين المترشحين الذين يستوفون الشروط القانونية المطلوبة لذلك. ومن بين هذه الشروط، تلك المتعلقة بالمؤهلات أو الشهادة المطلوبة للالتحاق بهذه الوظائف، بموجب القوانين الأساسية الذي يحكمها، فتوظيف المعتمدين في رتب أدنى مصنفة في الصنف 12، وهم حائزون على شهادة الماستر، والتي هي أعلى من المستوى التأهيلي المطلوب، لا يتماشى مع التنظيم المعمول به، وبمسبباً المساواة في الالتحاق بالوظائف العمومية طبقاً للرسالة المنشور رقم 262 المؤرخة في 17 ماي 1998، المتعلقة بالتوظيف في الوظائف العمومية. وفيما يخص مسألة صعوبة توظيف حملة شهادة الماستر في قطاع الوظيفة العمومية، ينبغي التوضيح بهذا الشأن، حسب المديرية أن مجالات توظيف حاملي هذه الشهادة، تم تحديدها في مختلف القوانين الأساسية الخاصة التي

تحكم رتب الموظفين. وعلى سبيل المثال تضيف الوظيفة العمومية في ردها «فقد تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-08 المؤرخ في 19 جانفي 2008، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المتتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية، المعدل والمتمم إنشاء رتب توظيف لحاملي ذات الشهادة سواء في الميادين العلمية والتقنية على غرار رتبتي مهندس دولة في الإعلام الآلي، ومهندس دولة في الإحصائيات». واعتبرت المديرية المذكورة شهادة الماستر في التخصصات التقنية معادلة لشهادة مهندس دولة، بكالوريا زائد خمس سنوات، أو في ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية مثل متصرف، ومحلل، مترجم، وترجمان متخصص، ووثاقي، وأمين محفوظات. ويمكن لحاملي شهادة الماستر الالتحاق بعدد معتبر من رتب الوظيفة العمومية، علماً أن توظيف المعتمدين يتم حالياً بصفة عادية، ويخضع على غرار باقي خريجي الجامعات، إلى الإجراءات والشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها في هذا المجال بالمؤسسات والإدارات العمومية. وأشارت في السياق ذاته «إلى أنه سيتم التكفل بصفة شاملة بحملة شهادة الماستر، في مختلف التخصصات، عند مراجعة القوانين الأساسية الخاصة لبعض الأسلاك، وذلك بإدراج رتب مصنفة في الصنف 13، تتناسب مع هذه الشهادة». بخصوص اقتراح حاملي شهادة الماستر المتعلقة بتغيير تصنيف شهادتهم من الصنف 13 إلى الصنف 14 الخاص بشهادة الماستر، فلابد من التذكير حسب الوظيفة العمومية، أن مستوى تأهيل شهادة الماستر يختلف عن مستوى تأهيل شهادة الماستر، وهو أدنى منه، ما يجعل معادلتها في مجال التوظيف، غير موضوعية وغير ممكن، وذلك عملاً بأحكام المرسوم الرئاسي رقم 07 304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007، المحدد للشبكة الاستدلالية لمراتب الموظفين، ونظام دفع رواتبهم المعدل والمتمم، الذي حدّد كيفية تصنيف مستويات التأهيل الواجب اعتمادها لتصنيف رتب الموظفين في إطار القوانين الأساسية الخاصة التي تحكم رتبهم، وذلك تطبيقاً لأحكام المادة 18 من الأمر رقم 03-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

وزارة التعليم العالي ترسل رؤساء الجامعات

12 يوما لتقديم طلبات الاستفادة من منح دراسية في اليابان

للجامعات باتخاذ الإجراءات اللازمة قصد ضمان النشر الواسع لمضمون هذا الإعلان على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية. ودعت الوزارة الوصية، مسؤولي مؤسسات التعليم العالي من خلال رؤساء الندوات الجهوية للجامعات، إلى تزويدها بملفات المترشحين من أجل تحويلها إلى الجهات المعنية وذلك قبل تاريخ الـ 22 سبتمبر الجاري كآخر أجل.

فؤاد همال

الـ 4 سبتمبر الجاري، بأن مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تلقت عرضا من قبل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، مبرزة بأن العرض يتمثل في برنامج منح دراسية في الدراسات العليا لفائدة الشباب الأفارقة لسنة 2025. وأشارت المصالح ذاتها، إلى الشروط الواجب توفرها في المترشحين الراغبين في الاستفادة من عرض المنحة المقدم من الجانب الياباني، مطالبة من رؤساء الندوات الجهوية

وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمة إلى رؤساء الندوات الجهوية لجامعات «الوسط، الشرق والغرب»، بخصوص عرض منح دراسية في اليابان، مشيرة إلى آخر أجل لتقديم طلبات للاستفادة منها سيكون يوم الـ 22 سبتمبر الجاري. وأوضحت المديرية الفرعية لحركية الطلبة والمستخدمين، بمديرية التعاون والتبادل الجامعي من خلال الوثيقة الصادرة تحت رقم 2056، المؤرخة في

في مراسلة وجهتها إلى وزير التربية

لجنة التربية تطالب بتمديد التسجيل في منصة توظيف الأساتذة المتعاقدين

الممتدة من الـ 9 إلى 14 سبتمبر الجاري للتسجيل الإلكتروني ورفع الوثائق الشبوتية للتوظيف برتبة أستاذ بصفة متعاقد، على أن يتم الإعلان عن نتائج المقبولين في الـ 16 من نفس الشهر، فيما سيتم إعلام المقبولين للتعاقد بعنوان الموسم الدراسي المقبل بالمؤسسات التعليمية المعيّنين بها عبر حساباتهم في المنصة الرقمية بتاريخ الـ 18 سبتمبر الجاري، فيما خصصت الوزارة الوصية يوم الـ 19 من الشهر الجاري للإمضاء على محاضر التنصيب.

هؤاد همال

أدت إلى تعطيل خدمات الأنترنت ببعض الولايات لاسيما بشار والنعامة، مما أدى إلى عدم تمكن المواطنين من الولوج إلى المنصة الخاصة بالتعاقد، وكذا عدم تمكنهم من استخراج بطاقة الإقامة والتي تعتبر ضرورية. وطلبت اللجنة التي يرأسها إبليلة عفيف، من وزير التربية الوطنية عبد الحكيم بلعابد، اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسيما ما تعلق بتمديد الأجل إلى غاية إصلاح الأعطاب حتى تتساوى جميع الحظوظ للمواطنين عبر مختلف الولايات. وللإشارة، فإن وزارة التربية الوطنية قد حددت الفترة

التمست لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بالمجلس الشعبي الوطني، من المسؤول الأول عن قطاع التربية الوزير عبد الحكيم بلعابد، تمديد أجل التسجيل في المنصة الرقمية لتوظيف الأساتذة بصفة متعاقدين. وفي السياق، وجه رئيس اللجنة إبليلة عفيف مراسلة صادرة تحت رقم 45، والمحيرة في الـ 10 سبتمبر الجاري، إلى وزير التربية الوطنية عبد الحكيم بلعابد، بخصوص «المنصة الرقمية»، أرجع من خلالها ذلك، إلى سوء الأحوال الجوية والتي

عبد الحكيم جبراني: منحة الطالب ستضاعف قريباً



<https://youtu.be/snSfLJ8kWNw>

كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، يوم الأربعاء، أن منحة الطالب ستضاعف قريباً، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.

وخلال نزوله ضيفاً على برنامج "ضيف التحرير" على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، أوضح جبراني أن "هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي بادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد. وأكد أن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة."

وفي هذا السياق، أكد جبراني أن "مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 ديناراً يومياً (لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها."

وقال جبراني "هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف". كما كشف أن "الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصاً فيما يتعلق بالوجبات."

ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية. وشدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنوياً لضمان المنحة، الوجبات والنقل."

استعادة أكثر من 12 مليار دينار بفضل الرقمنة

ولإتمام هذا المسار، أشار جبراني إلى أن "جائناً قد تم تشكيلها بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وأن نتائج الاستطلاعات والدراسات سيتم تحديثها لتطوير هذه العملية ولتمكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية وتعليمية أفضل."

وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة."

كما ذكر جبراني أن "المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتباراً من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجه آباؤهم مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة."

وفيما يخص الإقامة، أشار ضيف التحرير إلى أن "شبكة الإقامة قد تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة."

وفيما يتعلق بتزويد الإقامات بمستلزمات الإقامة (مراتب، أغطية، معدات المطبخ، المقاهي، وغيرها)، أكد أن "الدولة بذلت جهوداً كبيرة، بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي."

وفي الختام، شدد جبراني على أن "الدولة قررت تطوير أنشطة إضافية، بعد إصدار القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ليس عن طريق الطلاب بالطبع، ولكن بالتعاون مع الشركات والمؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات والمؤتمرات كما يحدث في جميع أنحاء العالم."

تخصيص 5 مليار دينار لزيادة منحة الطالب

04

المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي، جبراني؛

منحة الطالب ستضاعف قريباً

■ استعادة أكثر من 12 مليار دينار بفضل الرقمنة



ق و

كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، أمس، أن منحة الطالب ستضاعف قريباً، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.

وخلال نزوله ضيفاً على برنامج «ضيف التحرير» على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، أوضح جبراني أن «هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية والسوجستية التي يبادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد. وأكد أن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء،

من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة». وفي هذا السياق، أكد جبراني أن «مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 ديناراً يومياً (لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها». وقال

جبراني «هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف». كما كشف أن «الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصاً فيما يتعلق بالوجبات».

ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية. وشدد على أن «الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنوياً

وفيما يخص الإقامة، أشار ضيف التحرير إلى أن «شبكة الإقامة قد تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة».

وفيما يتعلق بتزويد الإقامات بمستلزمات الإقامة (مراتب، أغطية، معدات المطبخ، المقاهي، وغيرها)، أكد أن «الدولة بذلت جهوداً كبيرة، بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي».

وتطوير أنشطة إضافية

وفي الختام، شدد جبراني على أن «الدولة قررت تطوير أنشطة إضافية، بعد إصدار القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ليس عن طريق الطلاب بالطبع، ولكن بالتعاون مع الشركات والمؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات والمؤتمرات كما يحدث في جميع أنحاء العالم».

لضمان المنحة، الوجبات والنقل».

استعادة أكثر من 12 مليار دينار بفضل الرقمنة

ولإتمام هذا المسار، أشار جبراني إلى أن «لجاناً قد تم تشكيلها بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وأن نتائج الاستطلاعات والدراسات سيتم تحديثها لتطوير هذه العملية ولتمكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية وتعليمية أفضل».

وأضاف أن «الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة».

كما ذكر جبراني أن «المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتباراً من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجهون مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة».

الخزينة
استعادت أكثر من
12 مليار دينار
بفضل الرقمنة
رفع قيمة منحة
الطالب قريبا
024

الخزينة استعادت أكثر من 12 مليار دينار بفضل الرقمنة

رفع قيمة منحة الطالب قريبا

كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، أمس الأربعاء، أن منحة الطالب ستضاعف قريبا، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.



قوي إي

وأوضح جبراني للقناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، أن "هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية و اللوجستية التي يادر بها رئيس الجمهورية، و الذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية و التعليمية للطلاب في البلاد. و أكد أن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة". وفي هذا السياق، أكد جبراني أن "مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 دينارا يوميا (الوجبة الغداء، العشاء و النقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها".

الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل

وقال جبراني "هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، و في الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف". كما كشف أن "الاستطلاعات و الدراسات التي أجريت داخل

بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة". وفيما يتعلق بتزويد الإقامات بمستلزمات الإقامة (مرااتب، أغطية، معدات المطبخ، المقاهي، و غيرها)، أكد أن "الدولة بذلت جهوداً كبيرة، بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي". وفي الختام، شدد جبراني على أن "الدولة قررت تطوير أنشطة إضافية، بعد إصدار القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ليس عن طريق الطلاب بالطبع، و لكن بالتعاون مع الشركات و المؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات و المؤتمرات كما يحدث في جميع أنحاء العالم".

تعليمية أفضل". وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و 2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة". كما ذكر جبراني أن "المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي و شهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتباراً من السنة الجامعية 2024-2025، لتسكين الطلاب الذين يواجه آباؤهم مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة". وفيما يخص الإقامة، أشار إلى أن "شبكة الإقامة قد تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية،

المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصاً فيما يتعلق بالوجبات". ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، و ذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية. و شدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنوياً لضمان المنحة، والوجبات والنقل". ولإتمام هذا المسار، أشار جبراني إلى أن "لجاناً قد تم تشكيلها بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، و أن نتائج الاستطلاعات و الدراسات سيتم تحديثها لتطوير هذه العملية و لتسكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية و

جامعة احمد بن بلة توزيع 313 بطاقة «RFID» على الطلبة الجدد

مميزة.د



انطلقت على مستوى كليات جامعة أحمد بن بلة، وهران (1)، عملية توزيع بطاقة الطالب الإلكترونية المزودة بتقنية «RFID» على طلبة السنة الأولى الجدد الذين سيلتحقون بمدرجات الجامعة لموسم 2024-2025، وقد تم إلى غاية يوم أمس توزيع 313 بطاقة، منها 44 بطاقة وزعت على طلبة كلية العلوم الدقيقة والتطبيقية، و269 بطاقة وزعت على طلبة كلية علوم الطبيعة والحياة من أصل 646 طالبا مسجلا من حملة البكالوريا الجدد على مستوى الكلية. وتعمل هذه البطاقة الإلكترونية على تحديث نظام التعريف بالطلبة وتسهيل الوصول إلى كافة الخدمات الجامعية والمرافق الخدماتية كالمكتبات والمخابر وغيرها، كما تعتبر وسيلة متطورة لتتبع حضور الطالب، وتساهم في التقليل من الإجراءات الإدارية، حيث تم الجمع في بطاقة إلكترونية متعددة مجموعة من الخدمات الموجهة للطلبة، على غرار النقل والإقامة وباقي المرافق التعليمية.

تهدف هذه البطاقة الرقمية إلى تسهيل الإجراءات الإدارية والخدماتية على الطلبة من خلال جمع العديد من الوظائف الأساسية في بطاقة

الخاصة بالطلبة الجدد. واعتبر الطلبة الجدد البطاقة الإلكترونية نقلة نوعية في الجامعة، باعتبارها توفر عليهم القيام بالكثير من الإجراءات حيث تمكن هذه البطاقة الإلكترونية من القيام بعدة عمليات تخص الخدمات الجامعية والإدارية، كما تحمل البطاقة كافة المعلومات التي تخص الطالب والتي سمحت بتقليل عدد الوثائق التي يضطر الطالب إلى حملها طيلة العام الدراسي.

إلكترونية واحدة وإلغاء البطاقات الأخرى. وتم تجهيز البطاقة الإلكترونية بتقنية «RFID» التي تمكن من التعرف والوصول السريع إلى معلومات الطالب كبطاقة هوية جامعية تدخل ضمن استراتيجية رقمنة الجامعة وكافة الخدمات البيداغوجية ضمن تجسيد برنامج صفر ورقة والتي سجلت من خلالها جامعات وهران تقدما كبيرا وهاما خاصة بالنسبة للخدمات والإجراءات الإدارية

مسؤول بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يكشف:

رسمياً.. رفع قيمة منحة الطالب الجامعي

(CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة.

وفي هذا السياق، أكد جبراني أن «مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 ديناراً يومياً (لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها».

وقال جبراني «هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف». كما كشف أن «الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصاً فيما يتعلق بالوجبات».

ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية. وشدد على أن «الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنوياً لضمان المنحة، الوجبات والنقل».



«ضيف التحرير» على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، أوضح جبراني أن «هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي يادريها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد. وأكد أن هذه الخطوة ستشمل عدد شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية

كشف المدير العام للمالية بوزارو التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، أمس الأربعاء، أن منحة الطالب ستضاعف قريباً، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة. وخلال نزوله ضيفا على برنامج

القرار وقعه وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صلاحيات جديدة لديوان الخدمات الجامعية

صدر بالعدد الأخير من الجريدة الرسمية،
قائمة النشاطات والخدمات والأشغال التي
يمكن للديوان الوطني للخدمات الجامعية
والإقامات التابعة له القيام بها وكيفية
تخصيص العائدات الناتجة عنها، إلى جانب
مهمته الرئيسية. ص 4

القرار وقعه وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صلاحيات جديدة لديوان الخدمات الجامعية

• تقديم خدمة الإطعام والإيواء لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة

المقرر استكمالها أفاق 2029 - 2030، وأشار قريشي إلى برنامج يضم 68 عملية ترميم على مستوى 46 ولاية، واستلام 19 إقامة جديدة عبر 12 ولاية، تدخل الخدمة مع بداية الدخول الجامعي، كما سيتم تزويد الإقامات الجامعية بمختلف التجهيزات اللازمة، مع تخصيص مساحات خاصة وأمنة للطبخ بالغرف، كما تم التركيز على تجهيزات عتاد الإيواء من أسرة وطاولات وغيرها، إضافة إلى تجديد جزئي ببعض إقامات بالعاصمة، وعن عدد طلبات الإيواء، أعلن المدير العام عن تسجيل 131 ألف طلب إيواء على مستوى ديوان الخدمات الجامعية، أي بزيادة 15 ألف طلب مقارنة بالسنة الجامعية المنقضية، وتمّ التكفل بـ 120 ألف طالب والعملية متواصلة، وللإشارة، تم مراسلة مدراء الخدمات الجامعية لتفعيل منظومة الأمن عبر مسح الوجه على مستوى مداخل الإقامات لتطهيرها من الغرياء، وتم تفعيل آلية منصة الإطعام الجامعي مع تشديد التعليمات حول عملية الدخول بشرط إحضار بطاقة الخدمات الحاملة للشق البيداغوجي والشق الخدماتي، وهذا لترشيح النفقات وضمان أمن الطلبة.

الطاه، س.

للتظيم المعمول به، كما يمكن أن تكون بواسطة طلب، حيث تتضمن العقود أو الصفقات أو الاتفاقيات وجوبا، موضوع الخدمة وطبيعتها ومدة تنفيذها وكيفية متابعة مختلف مراحل التنفيذ ومراقبتها، وكذا القائمة الإسمية للأعوان الذين يدعون للتدخل في هذا الإطار ومؤهلاتهم العلمية والمهنية. ويقدم كل طلب يتعلق بتأدية النشاطات أو الخدمات أو الأشغال المنصوص عليها للمدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية، الذي بدوره، يحدد القائمة الإسمية للأعوان التابعين للديوان الوطني للخدمات الجامعية الذين يدعون لتأدية هذه النشاطات والخدمات والأشغال، وتسجل الإيرادات والنفقات المتعلقة بالنشاطات والخدمات والأشغال المنصوص عليها في باب خارج الميزانية وجوبا، وتدوّن في سجل ملحق يفتح لهذا الغرض.

ومن جهته، كشف المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية، مراد قريشي، أن عدد الطلبة بالإقامات الجامعية سيصل مع بداية الدخول الجامعي 2024 - 2025 إلى 490 ألف طالب، مؤكدا إدخال تحسينات جديدة وعصرية تتماشى ومشروع الإصلاح

صدر بالعدد الأخير من الجريدة الرسمية، قائمة النشاطات والخدمات والأشغال التي يمكن للديوان الوطني للخدمات الجامعية والإقامات التابعة له القيام بها وكيفية تخصيص العائدات الناتجة عنها، إلى جانب مهمته الرئيسية. وحدد القرار الوزاري المؤرخ في 11 أوت الماضي، الذي وقعه نيابة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الأمين العام للوزارة عبد الحكيم بن تليس قائمة النشاطات والخدمات والأشغال التي يمكن أن يقوم بها الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وعددها أربعة وتتمثل الأنشطة والخدمات الإضافية التي يمكن لديوان الخدمات الجامعية ممارستها في إيجار واستغلال الهياكل التابعة للديوان الوطني للخدمات الجامعية، تقديم خدمة الإطعام والإيواء لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة، إيجار مساحات للإشهار في مختلف الهياكل التابعة للديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيم الندوات والمؤتمرات والملتقيات والاحتفالات والأيام الدراسية، كما يجب أن تكون النشاطات والخدمات والأشغال، موضوع عقد أو صفقة أو اتفاقية، طبقا

مدير المالية بوزارة التعليم العالي قرار بمضاعفة قيمة منحة الطالب



موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية. وشدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنويا لضمان المنحة، الوجبات والنقل". وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة". وكرر جبراني أن "المديرية العامة للضرائب قامت بصدق مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتبارا من السنة الجامعية 2023-2024، لتمكين الطلاب الذين يواجه آياؤهم مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة". وفيما يخص الإقامة، أشار ضيف التحرير إلى أن "هيكلة الإقامة تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد في السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، إضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة".

كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، أن منحة الطالب ستضاعف قريبا، وذلك بعد أول زيادة تقررت من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة. أوضح جبراني، لدى نزوله ضيفا على برنامج ضيف التحرير، على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، أمس الأربعاء، أن "هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات اليداغوجية واللوجستية التي يادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضع الاجتماعي والتعليمي للطلاب في البلاد"، مؤكدا أن "هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة". وفي هذا السياق، أكد جبراني أن "مساهمة الدولة في هذا تبلغ 130 دينار يوميا (وجبة الغداء العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تنكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها". وقال جبراني، إن هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التنكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدور الطلاب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف". وكشف أن "الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلا للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصا فيما يتعلق بالوجبات". ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز

استعادة أكثر من 12 مليار دينار بفضل الرقمنة

جبراني: "منحة الطالب ستضاعف قريباً"

ولإتمام هذا المسار، أشار جبراني، إلى أن "لجاناً قد تم تشكيلها بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وأن نتائج الاستطلاعات والدراسات سيتم تحديثها لتطوير هذه العملية ولتمكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية وتعليمية أفضل".

وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و 2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة".

كما ذكر جبراني، أن "المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتباراً من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجهون أزمات مالية من الاستفادة من هذه المساعدة".

وفيما يخص الإقامة، أشار ضيف التحرير إلى أن "شبكة الإقامة قد تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة".

وفيما يتعلق بتزويد الإقامات بمستلزمات الإقامة (مراتب، أغطية، معدات المطبخ، المقاهي، وغيرها)، أكد أن "الدولة بذلت جهوداً كبيرة، بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي".

وفي الختام، شدد جبراني على أن "الدولة قررت تطوير أنشطة إضافية، بعد إصدار القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ليس عن طريق الطلاب بالطبع، ولكن بالتعاون مع الشركات والمؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات والمؤتمرات". كما يحدث في جميع أنحاء العالم".

كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، أن منحة الطالب ستضاعف قريباً، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.

وأوضح جبراني، في التصريحات التي خص بها الإذاعة الوطنية، أمس الأربعاء، أن "هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي يبادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد".

وأكد أن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، هدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة".

وفي هذا السياق، أكد جبراني أن "مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 ديناراً يومياً (الوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها".

وقال جبراني "هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف". كما كشف أن "الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصاً فيما يتعلق بالوجبات".

ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز مصادر الديوان الوطني للخدمات الجامعية. وشدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنوياً لضمان المنحة، الوجبات والنقل".

مدير المالية بوزارة التعليم العالي: منحة الطالب ستضاعف قريبا



كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، أن منحة الطالب ستضاعف قريبا، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.

أوضح جبراني، لدى نزوله ضيفا على برنامج "ضيف التحرير" على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، اليوم الأربعاء، أن "هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي بادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضع الاجتماعي والتعليمي للطلاب في البلاد"، مؤكدا أن "هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة".

وفي هذا السياق، أكد جبراني أن "مساهمة الدولة في هذا تبلغ 130 دينارا يوميا (لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها".

وقال جبراني "إن هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف".

وكشف أن "الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلا للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصا فيما يتعلق بالوجبات".

ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية.

وشدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنويا لضمان المنحة، الوجبات والنقل".

وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل. مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة".

وذكر جبراني أن "المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتبارا من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجه آباؤهم مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة".

وفيما يخص الإقامة، أشار ضيف التحرير إلى أن "شبكة الإقامة تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد في السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، إضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة".

مدير المالية بوزارة التعليم العالي: منحة الطالب ستضاعف قريباً



كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، يوم الأربعاء، أن منحة الطالب ستضاعف قريباً، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.

وخلال نزوله ضيفاً على برنامج "ضيف التحرير" على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، أوضح جبراني أن "هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي بادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد. وأكد أن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الإقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة." وفي هذا السياق، أكد جبراني أن "مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 ديناراً يومياً (لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها."

وقال جبراني "هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف." كما كشف أن "الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلاً للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصاً فيما يتعلق بالوجبات."

ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية. وشدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنوياً لضمان المنحة، الوجبات والنقل."

استعادة أكثر من 12 مليار دينار بفضل الرقمنة

ولإتمام هذا المسار، أشار جبراني إلى أن "لجاناً قد تم تشكيلها بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وأن نتائج الاستطلاعات والدراسات سيتم تحديثها لتطويع هذه العملية ولتمكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية وتعليمية أفضل."

وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة."

كما ذكر جبراني أن "المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتباراً من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجهون مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة."

وفيما يخص الإقامة، أشار ضيف التحرير إلى أن "شبكة الإقامة قد تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة جامعية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة."

وفيما يتعلق بتزويد الإقامات بمستلزمات الإقامة (مراتب، أغطية، معدات المطبخ، المقاهي، وغيرها)، أكد أن "الدولة بذلت جهوداً كبيرة، بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي."

وفي الختام، شدد جبراني على أن "الدولة قررت تطوير أنشطة إضافية، بعد إصدار القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ليس عن طريق الطلاب بالطبع، ولكن بالتعاون مع الشركات والمؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات والمؤتمرات كما يحدث في جميع أنحاء العالم."

حسب ما أعلن عنه المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي، عبد الحكيم جبراني: رفع قيمة منحة الطالب الجامعي قريبا



كشفت المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، عن رفع منحة الطالب الجامعي قريبا، وذلك بعد أول زيادة مليار دينار جزائري لهذه الزيادة 5تقررت من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار والتي خصصت لها

وأضاف جبراني، لدى نزوله، أمس ضيفا على حصة "ضيف التحرير"، عبر أمواج القناة الإذاعية الثالثة و نقلة موقع الإذاعة الجزائرية، بأن هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي يبادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضعية الاجتماعية والتعليمية للطلاب في البلاد، و أد بالموازاة مع ذلك بأن هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة (CREAD)

لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة (وكشف جبراني، بلغة الأرقام أن مساهمة الدولة في هذا الجهد تبلغ 130 دينارا يوميا "الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها

وذكر في هذا الخصوص: "هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف، و يضاف لها الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي و التي تؤكد بأن الطلبة مستعدون لدفع مبلغ أعلى "قليلًا للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصا فيما يتعلق بالوجبات

وتابع في السياق ذاته: "مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية والدولة ستواصل دعم هذه الخدمات لجان بمساهمة باحثي المركز الوطني للبحث في بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنويا لضمان المنحة، الوجبات والنقل". كما كشف عن تشكيل الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وأن نتائج الاستطلاعات والدراسات سيتم تحديثها لتطوير هذه العملية ولتمكين الطلاب من عيش حياة اجتماعية وتعليمية أفضل.

وذكر المتحدث، ببيان المديرية العامة للضرائب والتي قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة "الجامعية، اعتبارًا من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجهون مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة

الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل، مما أتاح زيادة منحة "وأضاف أن "الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة

جبراني عن الإقامات الجامعية بحيث أكد لأنه تم تعزيزها بـ 80 ألف سرير جديد خلال السنوات الخمس الماضية، ما يعادل 40 إقامة وتحدثت جامعية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لترميم الإقامات القديمة، كما تم تزويد الإقامات بمستلزمات الإقامة (مراتب، أغطية، معدات المطبخ، المقاهي، "وغيرها)، أكد أن "الدولة بذلت جهودًا كبيرة، بالإضافة إلى تحسين الأنشطة داخل الحرم الجامعي

وأبرز بأن الدولة قررت تطوير أنشطة إضافية، بعد إصدار القوانين المتعلقة بها، لزيادة موارد المؤسسات من خلال إيجاد مصادر تمويل مستقلة، ، وذلك بالتعاون مع الشركات والمؤسسات، عبر تحويل المدن الجامعية إلى إقامات صيفية أو تأجيرها لإقامة الندوات والمؤتمرات كما يحدث في جميع أنحاء العالم

مضاعفة منحة الطلبة قريبا



كشف المدير العام للمالية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الحكيم جبراني، أن منحة الطالب ستضاعف قريبا، وذلك بعد أول زيادة تقرر من طرف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، لرفعها من 1350 إلى 2000 دينار، مع تخصيص 5 مليارات دينار لهذه الزيادة.

أوضح جبراني، لدى نزوله ضيفا على برنامج "ضيف التحرير" على القناة الثالثة للإذاعة الجزائرية، اليوم الأربعاء، أن "هذه الزيادة تأتي في إطار الإصلاحات البيداغوجية واللوجستية التي بادر بها رئيس الجمهورية، والذي أمر بمراجعة الوضع الاجتماعي والتعليمي للطلاب في البلاد"، مؤكدا أن "هذه الخطوة ستشمل عدة شركاء، من بينهم المركز الوطني للبحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية (CREAD)، بهدف الاقتراب من مفهوم المساعدة المباشرة".

وفي هذا السياق، أكد جبراني أن "مساهمة الدولة في هذا تبلغ 130 دينارا يوميا (لوجبة الغداء، العشاء والنقل)، في حين أن تكلفة طباعة تذكرة الطعام تتجاوز تكلفة الخدمة نفسها".

وقال جبراني "إن هذه الوضعية تدفعنا إلى رقمنة التذكرة الجامعية، وفي الوقت الحالي، يدير الطالب خدماته عبر محفظة إلكترونية بهدف تقليص هذه التكاليف".

وكشف أن "الاستطلاعات والدراسات التي أجريت داخل المجتمع الجامعي تشير إلى أن الطلاب مستعدون لدفع مبلغ أعلى قليلا للحصول على خدمات ذات جودة أفضل، خصوصا فيما يتعلق بالوجبات".

ومع ذلك، يرى جبراني أن مساهمة الطالب ستكون رمزية، وذلك لتعزيز موارد الديوان الوطني للخدمات الجامعية.

وشدد على أن "الدولة ستواصل دعم هذه الخدمات بمبلغ يصل إلى 103 مليارات دينار سنويا لضمان المنحة، الوجبات والنقل".

وأضاف أن "الرقمنة سمحت بتحقيق توفير قدره 10 مليارات دينار في مجال التغذية و2 مليار دينار أخرى في مجال النقل. مما أتاح زيادة منحة الطلاب دون الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية من الدولة".

وذكر جبراني أن "المديرية العامة للضرائب قامت بحذف مستخرج السجل الضريبي وشهادة عدم الخضوع للضريبة من ملف طلب المنحة الجامعية، اعتبارا من السنة الجامعية 2024-2025، لتمكين الطلاب الذين يواجه آباؤهم مشاكل ضريبية من الاستفادة من هذه المساعدة".

UNIVERSITÉ D'ORAN 2 **Colloque national sur la littérature et les sciences sociales les 25 et 26 septembre**

La faculté des langues étrangères de l'Université Oran 2 "Mohamed Benahmed" abritera un colloque national sur la littérature et les sciences sociales les 25 et 26 septembre, avec la participation d'enseignants et de chercheurs d'universités du pays et de l'étranger, a-t-on appris auprès de cet établissement.

Organisée par l'Unité de recherche en sciences sociales et santé de l'Université Oran 2 en collaboration avec la Faculté des langues étrangères du même établissement, cette rencontre scientifique a pour objectif de créer des passerelles de communication entre les chercheurs d'universités du pays et de l'étranger autour des deux disciplines.

Trois volets seront abordés lors de ce colloque dont "La littérature et les sciences sociales: enjeux scientifiques et connivences intellectuelles" et "La littérature au prisme des interactions sociales et de l'imaginaire", fait-on savoir de même source.

Une quinzaine de communications traitant de la relation entre la littérature et les sciences sociales sont au programme de cette rencontre abordant, entre autres, de l'anthropologie du personnage romanesque dans le roman algérien et du cas de l'écriture de Tayeb Kennouche.

Le colloque abordera aussi les thèmes "La littérature et la sociologie au cœur des quotidiens des personnes" et "Le féminisme et la littérature maghrébine: histoire d'une révolte".

PRÈS D'UN DEMI-MILLION D'ÉTUDIANTS ATTENDUS

Lifting des résidences universitaires

Finis les couloirs vieillots et les équipements désuets, les résidences universitaires se dotent de nouvelles structures et équipements pour accueillir, dès la rentrée, près d'un demi-million d'étudiants dans des conditions optimales. C'est ce qu'a indiqué Mourad Korichi, directeur général de l'Office national des œuvres universitaires (ONOU).

M. Korichi a détaillé un programme incluant 68 opérations de rénovation à travers 46 wilayas et la réception de 19 nouvelles résidences dans 12 wilayas, qui seront opérationnelles dès le début de l'année universitaire 2024/2025, à l'occasion de la conférence nationale des directeurs des services universitaires.

Un accent particulier a été mis sur la sécurité, le confort et la numérisation des services pour améliorer les conditions de vie des étudiants et soutenir leur réussite académique. Il a expliqué que cette année est particulière en raison de l'accueil d'un grand nombre de nouveaux étudiants, ce qui nécessite une préparation minutieuse.

Il est prévu que le nombre d'étudiants logés dans les résidences universitaires ne doit pas être inférieur à 490 000, avec un ajustement du nombre final au début de l'année universitaire, surtout avec l'ouverture de nouveaux départements de médecine qui augmentent les défis pour les directeurs des services universitaires. Les étudiants de l'Université de la formation continue bénéficieront, également, des services universitaires pour la première fois.

En ce qui concerne les demandes de logement, M. Korichi a annoncé l'enregistrement de 131 000 demandes auprès de l'Office des services universitaires, soit une augmentation de 15 000 par rapport à l'année universitaire précédente. « Actuellement, 120 000 étudiants ont été pris en charge et le processus de l'étude des dossiers de demande d'hébergement est toujours en cours », a-t-il précisé.

Le premier responsable de l'ONPU a souligné l'importance de fournir un hébergement de qualité pour les étudiants dans le cadre du nouveau système de services mis en place par l'Office, conformément aux directives du ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, qui a insisté sur la nécessité de moderniser les résidences.

En application de ces directives, les résidences universitaires ont été équipées de



divers dispositifs nécessaires, avec des espaces de cuisine sécurisés dans les chambres. En outre, l'accent a été mis sur le renouvellement des équipements de mobilier, tels que les lits et les tables.

Le directeur général a, également, annoncé l'ajout de services visant à offrir un meilleur confort aux étudiants, comprenant des installations culturelles, récréatives et sportives. L'objectif étant de transformer les résidences universitaires en espaces vivants et interactifs, contribuant ainsi à une meilleure réussite académique des étudiants.

De plus, les directeurs des services universitaires ont été instruits de mettre en œuvre un système de sécurité par reconnaissance faciale aux entrées des résidences pour éliminer les intrus. Une plateforme de restauration universitaire a été activée, avec des instructions renforcées sur l'accès conditionné par la présentation de la carte de services, afin de rationaliser les dépenses et garantir la sécurité des étudiants.

M. Korichi a également fait savoir que la numérisation des stocks de services universitaires pour connaître les produits alimen-

taires disponibles dans chaque cantine universitaire a été mise en place. De plus, il sera aussi mis en place une plateforme numérique qui permettra aux étudiants de consulter à l'avance les menus des cantines. Il a rappelé que la numérisation des services universitaires, lancée par le ministre de l'Enseignement supérieur, Kamel Badari, en octobre 2022, a commencé avec le volet pédagogique et s'étend désormais à tous les services proposés aux étudiants.

Enfin, il a précisé que des efforts sont en cours pour prolonger les horaires de transport universitaire jusqu'à 22h et pour développer ce service dans les jours à venir. M. Korichi a conclu son intervention en affirmant que la réforme complète du système de services universitaires sera progressive afin d'offrir de meilleurs services aux étudiants. Il a également tenu à assurer que des sanctions seront appliquées pour tout retard dans la satisfaction des besoins des étudiants appelant les responsables des résidences à maintenir un dialogue ouvert avec les syndicats et les organisations estudiantines pour leur bien.

Sihem Bounabi

Abdelhakim Djebrani au micro de la Chaîne III de la Radio Algérienne :

«La bourse de l'étudiant sera doublée»

Le directeur général des finances au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelhakim Djebrani, a révélé, ce mercredi, que la bourse de l'étudiant sera, très prochainement doublée, et ce, après une première revalorisation décidée par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, pour passer de 1350 à 2 000 DA, avec la mobilisation de 5 milliards de dinars.

Abdelhakim Djebrani au micro de la Chaîne III de la Radio Algérienne : «La bourse de l'étudiant sera doublée»

Le directeur général des finances au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelhakim Djebrani, a révélé, ce mercredi, que la bourse de l'étudiant sera, très prochainement doublée, et ce, après une première revalorisation décidée par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, pour passer de 1350 à 2 000 DA, avec la mobilisation de 5 milliards de dinars.

Le directeur général des finances au ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Abdelhakim Djebrani, a révélé, ce mercredi, que la bourse de l'étudiant sera, très prochainement doublée, et ce, après une première revalorisation décidée par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, pour passer de 1350 à 2 000 DA, avec la mobilisation de 5 milliards de dinars.

Djebrani a indiqué que cette revalorisation s'inscrit en droite ligne des réformes pédagogiques et logistiques entreprises par le président de la République qui a ordonné de revoir de fond en comble la situation socio-pédagogique des étudiants dans le pays, affirmant que «cette démarche va impliquer plusieurs partenaires, dont le Centre de recherche en économie appliquée pour le développement (CREAD), pour se rapprocher du concept de l'aide directe». En ce sens, Djebrani a affirmé que la contribution de l'Etat à cet effort était de 130 dinars/jour (déjeuner, dîner et transport), alors que le coût de l'impression d'un ticket est supérieur au coût d'une prestation. «Cette situation nous conduit à numériser le ticket universitaire et actuellement, l'étudiant gère ses prestations via un portefeuille électronique pour réduire justement ces coûts», explique l'intervenant révélant que «des sondages et des enquêtes menées auprès de la famille universitaire indiquent que les étudiants sont prêts à payer un peu plus cher leurs prestations pour avoir un service de qualité, notamment un repas meilleur».

Cela étant dit, la contribution de l'étudiant sera «symbolique», estime Djebrani, pour «renforcer les ressources de l'Office national des œuvres universitaires (ONOU), soulignant que «l'Etat continuera à subventionner ces prestations avec une enveloppe (actuelle ndlr) de l'ordre de 103 milliards de dinars/an pour assurer la bourse, les repas et le transport».

Plus de 12 milliards de dinars récupérés grâce à la numérisation

Pour parachever ce processus, l'intervenant a indiqué que des commissions ont été installées, avec la contribution des chercheurs du

CREAD, et les résultats des sondages et des enquêtes seront actualisés pour mener à terme ce chantier et permettre aux étudiants de mener une vie socio-pédagogique plus décente.

Par ailleurs, révèle Djebrani, la numérisation des œuvres universitaires a permis de faire des économies de 10 milliards de dinars sur l'alimentation et 2 autres milliards de dinars sur le transport, ce qui a permis d'augmenter la bourse des étudiants sans recourir à la mobilisation d'autres fonds de subvention de l'Etat. Quid des étudiants exclus de cette bourse et ces prestations? Djebrani a rappelé que la direction générale des Impôts a procédé à «la suppression de l'extrait de rôle et du certificat de non imposition du dossier relatif à la demande de la bourse universitaire, et ce à partir de l'année universitaire 2024-2025» pour permettre aux étudiants, dont les parents ont des démêlés avec le Fisc, de bénéficier de cette aide de l'Etat.

Une bourse pour tous, c'est pour bientôt

Pis encore, le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, a relevé le niveau des revenus des parents à 10 fois le Salaire national minimum garanti (SNMG), qui est de l'ordre de 20 000 DA, pour unifier le niveau de revenu et ne pas léser les étudiants. «Là aussi, le chantier est encore ouvert pour permettre à tous les étudiants de toucher leur bourse, et ce quelque soit le niveau de revenus de leurs parents», ajoute Djebrani. «Nous sommes en train de recenser les demande de bourse.

Le chiffre sera revu à la hausse pour l'année universitaire 2024-2025 pour passer de 1 600 00 à 1 800 000 étudiants qui touchent cette bourse, sachant qu'il y a plus de 400 000



nouveaux bacheliers cette année», indique encore Djebrani.

Exploiter et fructifier les campus pour améliorer leurs ressources

Abordant la question de l'hébergement, l'intervenant a indiqué que durant les cinq dernières années, le réseau d'hébergement a été renforcé avec 80 000 nouveaux lits, l'équivalent de 40 résidences universitaires, sans compter l'effort engagé pour la réhabilitation des anciennes résidences. Concernant les dotations des résidences universitaires en kits d'hébergement (matelas, couvertures, équipe-

ments de cuisine, cafétérias, etc.), il dira que des efforts ont été consentis par l'Etat, outre l'amélioration des activités à l'intérieur des campus. Du reste, Djebrani a souligné que «l'Etat a décidé de déployer des activités supplémentaires, après la promulgation de textes de lois et afférents, pour augmenter les ressources des établissements pour trouver des financements propres, pas avec les étudiants évidemment, mais avec des sociétés et des entreprises, en convertissant les cités universitaires en résidences d'été et/ou en les louant pour les séminaires et autres colloques comme ce la se passe dans le monde entier».

R. A.